الانقلابات الجديدة في أفريقيا:
موجة تحرر ثانية أم ديكتاتوريات جديدة؟

عباس محمد صالح عباس
باحث في الشؤون الإفريقية

مقدمة:

أثارت الموجة الحالية من الإنقلابات العسكرية التي شهدتها بعض دول القارة الإفريقية، وتحديداً في إقليم الساحل الكبير، العديد من التساؤلات حول الإستقرار السياسي والديموقراطية في القارة، كما أثارت أيضاً نقاشات بشأن مستقبل الديموقراطية فضلاً عن مخاوف جدية من عودة القارة، مرة أخرى، إلى مربع الإنقلابات والحكم العسكري التي كانت قد شهدتها خلال عقود ما بعد الاستقلال.

ولكن، وعلى غرار على نحو ما جرى مع موجة الربيع العربي، قد تؤدي موجة الإنقلابات الحالية إلى إثارة هلع الأنظمة القائمة فتدفعها – بالتالي – لاتخاذ إجراءات وقائية للحؤول دون وقوع إنقلاب، ولكنها قد تكون مثل هذه التدابير مجرد مناورة، إذ سرعان ما تعود هذه الأنظمة لسياستها الإستبدادية القديمة، ولتكرس كافة جهودها للعمل على إجهاض أي أفق محتمل للتغيير من داخل المؤسسات العسكرية هذه المرة، لتمضي الأمور كالمعتاد في القارة.

كذلك، تتوفر العديد من الشروط والمحفزات التي تشجع إستمرار الإنقلابات العسكرية في القارة مما يطرح تساؤلات حول الديموقراطية والإستقرار السياسي والتنمية، فضلاً عن مستقبل الدولة الوطنية نفسها في ضوء التداعيات التي تترتب على تلك الإنقلابات على وحدة وسلامة أراضي بعض الدول، كالوضع الملتهب في جمهورية مالي بعد الإنقلابيْن العسكرييْن مؤخراً، على سبيل المثال لا الحصر، حيث أصبحت هذه الدولة تواجه الآن تحركات القوى الأزوادية الساعية للإستقلال في شمال البلاد من جهة، والمجموعات الجهادية من جهة ثانية بينما تواجه البلاد تحديات تحقيق الإستقرار السياسي والإنتقال إلى نظام جديد وتمثيلي شامل، في سياق إقليمي مضطرب يلقي بظلاله عليها بشكلٍ مباشر.

علاوة على ذلك، وعلى المستوى القاري، فقد اهتمت مؤسسات الإتحاد الإفريقي، في إطار الإستجابة تجاه الإنقلابات العسكرية التي باتت تفرض نفسها على قضايا القارة، بالبحث في أسباب ظاهرة التغيرات الدستورية للحكومات في القارة الإفريقية. وفي هذا الصدد، نظم مجلس الشؤون السياسية والسلم والأمن بمفوضية الإتحاد الإفريقي، خلال الفترة بين 15 إلى 17 مارس 2022 (1)، منتدى بعنوان: "التغييرات غير الدستورية للحكومات في إفريقيا" بالعاصمة الغانية (أكرا) تمهيداً للقمة الإستثنائية للإتحاد التي عقدت في ملابو (غينيا الاستوائية) في الفترة بين 27 إلى 28 مايو 2023م، بشأن ظاهرتيْ الإرهاب والتغييرات غير الدستورية للحكومات في القارة أيضاً، فضلاً عن الإحاطات الدورية بهدف متابعة تطورات الأوضاع القائمة خلال إجتماعات مجلس الشؤون السياسية والسلم والأمن وغيرها.

موجة جديدة من الإنقلابات

ومما لا شك فيه، وبعد انقشاع سراب الديموقراطية وطي صفحة عصر الإنقلابات والحكم العسكري في القارة، أن موجة الإنقلابات الحالية قد أتت نتيجة صعود نزعات شعبية مناهضة للأنظمة القائمة في البلدان التي وقعت فيها إنقلابات مؤخراً، والتي كرّست للتبعية للخارج لاسيما للغرب، بجانب فشلها أيضاً في تحقيق منجزات ملموسة لصالح قطاعات أكبر من الشعوب، الأمر الذي أدى لتراكم الإحباط والشعور باليأس لدى الأجيال الجديدة المتأثرة بثقافات ثورة تكنولوجيا الإتصال والإعلام خاصة وسائل التواصل الإجتماعي التي وفرت لهذه الأجيال فرصاً متنوعة لإسماع أصواتها والتعبير عن تطلعاتها للمستقبل كما أصبحت أيضاً أداة فعالة للتعبئة ورفع الوعي.

كذلك، ومع ازدياد التحديات الداخلية والتكالب الدولي تجاه القارة السمراء، تزايدت وتيرة الإنقلابات العسكرية في القارة سيما في إقليم الساحل الكبير، حيث وقعت انقلابات عسكرية في دول: مالي (آب/ أغسطس 2020/ أيار/مايو2021) وبوركينا فاسو (كانون الثاني يناير/أيلول/ سبتمبر 2022)، وغينيا كوناكري (أيلول/ سبتمبر 2021) والنيجر (تموز/ يوليو 2023) والغابون (آب/ أغسطس 2023)، بينما شهدت كل من تشاد (نيسان/ أبريل 2021) والسودان (تشرين الثاني/ أكتوبر 2021) ما وصفت بسيطرة عسكرية.

وبشكل عام، فإن ظاهرة الإنقلابات ليست جديدة على التاريخ الحديث والمعاصر للقارة الإفريقية، إذ تعتبر إفريقيا من أكثر قارات العالم التي شهدت دولها وقوع إنقلابات عسكرية، فـ "منذ سنوات ما بعد الإستقلال للدول الإفريقية في ستينيات القرن الماضي، وقع أكثر من 200 إنقلاب في الدول الإفريقية"(2)، ولكن الجديد هو السياقات المتنوعة والمتشابكة محلياً وإقليمياً ودولياً التي تجري فيها هذه الإنقلابات.

بات جلياً أن الإنقلابات الحالية في قارة إفريقيا هي نتاج طبيعي لغياب الديموقراطية. ووفقاً للخبير في شؤون القارة الإفريقية والمدير المؤسِس لمؤسسة (أماني آفريكا)، سولومان أيلي ديرسو، فإن "ما يشجع على الإنقلابات في إفريقيا هو إنعدام الإيمان والثقة من جانب الجمهور الإفريقي في الإنتخابات ونتائجها، وعزز وجود الشك في شرعية الحكومات في أجزاء عديدة من القارة محاولات الإنقلاب." (3)

كان لوقْع هذه التطورات على صعيد النتائج والتداعيات سواءً في داخل البلدان التي وقعت فيها أو الإنعكاسات على مصالح الدول الكبرى أو الصراع بين هذه القوى، الدافع وراء الإهتمام بفهم سياقات ظاهرة الإنقلابات الجديدة في القارة. وهنا يقول الباحث آنو أديوي بشأن الخصائص التي تسم الإنقلابات الأخيرة، إذ "كان كل إنقلاب من الإنقلابات الإفريقية الأخيرة يتمتع بخصائص فريدة من نوعها، ولكن الموضوع المشترك على نحو متزايد كان يتلخص في تشجيع الجيوش على إدراك أنها من المرجح أن تواجه مقاومة أقل فعالية لأفعالها." (4).

مع وقوع كل إنقلاب، تتجه الأنظار صوب مؤسسة القارة الأم (الإتحاد الإفريقي)، إذ شكلت ظاهرة التغييرات غير الدستورية

للحكومات تحدياً كبيراً لمؤسسات الاتحاد الإفريقي المختلفة؛ بالنظر إلى تزايد وتيرة وقوع الإنقلابات واتساع نطاقها الإقليمي وحالة عدم الإستقرار التي تترتب عليها. وفي هذا الإطار، يرى رئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي، موسى فكي محمد، إن "تجدد ظاهرة الإنقلابات العسكرية في إفريقيا (..) يشكل تقهقراً سياسياً خطيراً وتراجعاً لا يقل خطورة في المسارات الديموقراطية." (5)

غير أنه، وبعد أن فشلت آليات الإتحاد الإفريقي، وتدابيره المختلفة، في ردع موجة الإنقلابات، حيث أصبح الميثاق الإفريقي للديموقراطية والإنتخابات والحكم (الذي تقتضي التطورات الأخيرة إعادة النظر في بنوده ليواكب أكثر مواكبة وتكييف بعض أشكال التغييرات السياسية كالسيطرة العسكرية وانحياز الجيوش للتحركات الشعبية)، وكذلك الإعلان الخاص بشأن التغيرات غير الدستورية (إعلان لومي)، حبراً على ورق وبلا قيمة فعلية، كما أصبحت – كنتيجة حتمية لذلك – الأنظمة العسكرية الجديدة أمراً واقعاً. وحيال ذلك، إتجه الإتحاد الإفريقي مؤخراً لتبني آليات جديدة منها ما يُطلق عليها "آليات مراقبة الإنتقال" التي تهدف لمراقبة التطورات في البلدان التي تمر بعمليات إنتقال سياسي، سواءً نتيجة للإنقلابات أو الهبات الشعبية بعد إنحياز الجيوش إليها، ومع ذلك تبدو أيضاً غير ذات فاعلية في تغيير حسابات الحكام العسكريين الجدد، إذ يتم التشديد فقط على "الدعم السلس للبلدان التي تمر بمرحلة إنتقالية"(6) بجانب ضرورة "إحترام الجداول الزمنية المتفق عليها من أجل الإستعادة السريعة للنظام الدستوري." (7)

بناءً على ما سبق، وفي السياقات الأوسع لتفسير ظاهرة الإنقلابات الحالية، تتضافر عوامل داخلية، وأخرى خارجية، والتي يمكن إيرادها في التالي:

أولاً، فشل دولة ما بعد الإستعمار

عمد الإستعمار الغربي إلى تخريب الأنظمة السياسية والإجتماعية الموروثة للمجتمعات الإفريقية حيث وصفت في الأدبيات الإستعمارية بالبدائية والتقليدية، ولم يقف عند هذا الحد فحسب، حيث أوجد نظام الدولة الوطنية الذي جاء في مختلف أنحاء القارة، نتاجاً لعمليات التقسيم وإعادة رسم الحدود لفرض نظام الدولة الوطنية الطارئ على هذه المجتمعات، في إطار سياساته "لتحضير" هذه المجتمعات الإفريقية ونهب ثرواتها ومواردها.

> "
>
> **مع ازدياد التحديات الداخلية والتكالب الدولي تجاه القارة السمراء، تزايدت وتيرة الإنقلابات العسكرية في القارة سيما في إقليم الساحل الكبير، حيث وقعت إنقلابات عسكرية في دول: مالي وبوركينا فاسو، وغينيا كوناكري والنيجر والغابون، بينما شهدت كل من تشاد والسودان ما وصفت بسيطرة عسكرية**

وبناءً على ذلك، كان نظام الدولة الوطنية غير الديموقراطية في طبيعتها العامة، عبئاً ثقيلاً يرهق كاهل الشعوب الإفريقية حيث لم يحقق هذا النظام التوافق والرضا بين فسيفساء المجتمعات الإفريقية وأسفر عن فشل في تحقيق الوحدة الوطنية مما مهد لفشل قيام نظم ديموقراطية حقيقية. "ومن خلال النظام السياسي الجديد (...) حال المستعمر الذي ارتدى ثوب ناشر المدنية دون تحقق المحاولات المحلية لإيجاد عملية ديمقراطية محلية." (8)

مع فشل الإستعمار في الإستمرار في حكم الشعوب التي باتت تواقة للتحرر والإنعتاق من ربقته، سواءً أكان ذلك بالطرق المباشرة أو غير المباشرة، ومع بزوغ فجر حركات التحرر الوطني وثورات الشعوب، ذهب الإستعمار المباشر، بخيره وشره في تلك الحقبة، بينما بقي إرثه تنوء بثقله هذه المجتمعات حتى وقتنا الراهن.

لاحقاً، وبعد التحرر من ربقة الإستعمار الغربي، هدفت الحركة الوطنية التي تولت تعبئة الشعوب إلى إنجاز هذه المهمة، ولكن الأنظمة الوطنية في مراحل ما بعد الإستعمار لم تنظر قط إلى الديموقراطية على إنها مكملة للتحرر الوطني وبناء الدولة الوطنية، كهدف في حد ذاته.

ونافلة القول، كشفت الموجة الحالية من الانقلابات بجلاء مدى فشل نموذج الدولة الوطنية في إفريقيا، وبلوغ هذا النموذج قمة الإنسداد لا سيما في إفريقيا الفرانكوفونية. بحسب الباحث في العلاقات الدولية، خطار أبو دياب، فإنه "وبعد سبعين عاماً، تم إنهاء الإستعمار، وكانت الدول "المستقلة" مستنسخة وفق نموذج الدولة – الأمة على الطريقة الفرنسية من دون مراعاة التركيبات المحلية والأبعاد الثقافية." (9)

وكذلك، يتطرق أبو دياب أيضاً إلى "أسباب بنيوية"(10) لتكرار ظاهرة الإنقلابات حيث يجملها بدقة في: "ضعف إقتصادات القارة، البيئة الأمنية المضطربة، عدم إحترام المواثيق الديمقراطية، لجوء كثير من الحكام المدنيين إلى تمديد فترات حكمهم." (11)

وإضافة للعوامل أعلاه، ليس فقط الطبيعة الإستبدادية المتأصلة للحكام والأنظمة في ذاتها، بل كان "تضخم" الإستبداد التقليدي مؤخراً مع إتجاه بعض الزعماء مؤخراً لتكريس حكمهم الإستبدادي من خلال تغيير الدساتير للحصول على فترات

رئاسية أخرى، مدعاة للتشجيع على وقوع الإنقلابات التي باتت تحدث "بسبب [وجود] قادة غير مستعدين للإلتزام بالقواعد التي تنص عليها الدساتير والقوانين الوطنية"(12)، بإعتبارها أفقاً وحيداً ومجرباً للبحث عن التغيير في مواجهة مثل هذه الأنظمة.

ثانياً، التنافس الدولي و"الحرب الباردة الجديدة"

إن الحرب الباردة الجديدة، التي غدت القارة الإفريقية خلال السنوات الأخيرة مسرحاً رئيسيا لها، وتحديداً بين القوى الغربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى، خاصة بعد التراجع النسبي لنظام الأحادية القطبية الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة منذ سقوط الإتحاد السوفييتي السابق. إذ تحاول آلية الدعاية الغربية، وفي مواجهة صعود هاتين القوتين، أي الصين وروسيا، تصوير ذلك الصعود على أنه سيؤدي حتماً لتعزيز الأوتوقراطيات والديكتاتوريات بينما سياستها كأنها تشجع الديموقراطية.

ورغم أن هذه الإنقلابات تأتي في خضم تأييد شعبي جارف وحجج وطنية يتمسح بها القادة العسكريون الجدد، مع ذلك لا يبدو أن التناول الغربي لهذه الإنقلابات يأخذ بعين الإعتبار إحترام إرادة الشعوب وسيادة دولها، إذ يتم التعاطي مع هذه الإنقلابات من منظور التنافس الجيوسياسي، أكثر منه الدفاع المبدئي عن الديموقراطية.

إذ يبدو من الواضح أن الدول الكبرى لا تهتم بالديموقراطية في إفريقيا إلا بالقدر الذي يحقق مصالحها أو عندما تكون أداة فعالة في مواجهة قوى دولية أخرى منافسة لها. ولذا، فإن حديث الغرب بأن سياساته ترمي لتعزيز الديموقراطية في مواجهة الديكتاتوريات ليس دقيقاً، كذلك، ورغم دعم الإتجاهات الشعبوية المعادية للإستعمار الجديد والإستغلال الذي ظلت تمارسه. مع ذلك فإن صعود روسيا والصين، في ضوء صعود أنظمة جديدة نتيجة للإنقلابات الأخيرة، ليس بالضرورة سيؤدي إلى قيام أنظمة ديموقراطية، أو أنظمة وطنية جديدة تقطع مع إرث التبعية والفشل، فالواقع أنها قد تستبدل تبعية بتبعية وإستبداد بإستبداد أسوا منها.

وإضافة لتكريس هامشية إفريقيا في النظام الدولي وحرمانها من التمثيل العادل فيه بشكل عام، ودون أن يعني ذلك تراجع الأهمية الجيوسياسية للقارة ضمن هذا النظام، كذلك، ظل الفاعلون الكبار في النظام الدولي يلعب دوراً كبيراً في إعاقة الديموقراطية في القارة. إذ يحاجج بيلاتشيو جبر يوولد بأن "النظام الدولي اللاديموقراطي"(13) في بنيته وسياساته واستراتيجيات أطرافه المختلفة، فإنه، بالنتيجة "يسهم في تثبيت النظم اللاديموقراطية في القارة." (14)

> "كشفت الموجة الحالية من الانقلابات بجلاء مدى فشل نموذج الدولة الوطنية في إفريقيا، وبلوغ هذا النموذج قمة الإنسداد لا سيما في إفريقيا الفرانكوفونية."

وتماشياً مع ما تم ذكره، فإن قيام أنظمة جديدة معادية لمصالح القوى الغربية، في ضوء التنافس الدولي المحتدم حول القارة في الوقت الراهن، سيعزز هذا التنافس من تبني "حروب الوكالة" كنهج لحماية المصالح في هذه المنطقة الحيوية في ضوء احتدام الصراع بين الغرب وروسيا عقب اندلاع الحرب في أوكرانيا. إذ باتت التقارير الإعلامية تتحدث "عن دور الغرب في زعزعة استقرار دول المنطقة عن طريق تجنيد المرتزقة، الذين يتم إستخدامهم ضد الدول الإفريقية التي تخالف توجهات الغرب. "(15)

ثالثاً، فشل الإنتقال إلى الديموقراطية

ظلت القارة بمنأى عن رياح الديموقراطية التي كانت تهب على قارات العالم، موجات الديموقراطية الأربع، لاسيما بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية، تعكس عودة القارة الإفريقية إلى حقب الحكم العسكري بعد موجة الإنقلابات والسيطرة العسكرية المتصاعدة فشل الإنتقال إلى الديموقراطية سواءً نتيجة لنضالات القوى المحلية أو سياسات الدول الغربية في هذا الشأن.

بشكل عام، تختلف التفسيرات في أسباب عدم تجذر الديموقراطية في بيئة القارة الإفريقية التي ظلت موبوءة بالصراعات والحروب وتفشي الأنظمة الإستبدادية كسمات جوهرية التي تترافق مع الفشل في تحقيق التقدم والتنمية مما ساعد على إنتشار الفقر المدقع والحرمان والشعور بالتهميش والإحباط على نطاق واسع.

في هذا الإطار، وفي سياق تشخيص هشاشة الدول والسياسة والتي أضعفت الديموقراطية والإستقرار السياسي في قارة إفريقيا بشكل عام، تناول الفرنسي جان فرانسوا بايار "خمس أعراض"(16). حيث يرى أنها تسِم الحالات السياسية والإقتصادية الإفريقية الحالية كان من بينها "فشل التحول الديموقراطي."(17)

في ضوء ذلك، وبالنتيجة، من الطبيعي الحتمي أن تكون جُل غالبية أنظمة ما بعد الإستعمار في القارة غير ديموقراطية إلى حدٍ كبير وفق المؤشرات المعتمدة في قياس مدى تحقق أو توفر شروط فعالية الأنظمة الديموقراطية، كذلك، ومن خلال الإستناد إلى المؤشرات التي تضمنها دراسة للبنك الدولي (تموز/ يوليو 2007) لقياس الحكم الديموقراطي من خلال خمسة أبعاد (18)، هي: الصوت (أي التمثيل) والمحاسبة؛ والإستقرار السياسي وانعدام العنف؛ وكفاءة الحكومة؛ وسيادة القانون؛ وكبح الفساد.

وفي ضوء ذلك، أثارت هذه الموجة الجدل بشأن الخيط الرفيع الذي يميز بين ما هو إنقلاب عسكري صريح أو "تقليدي" أو ذاك الذي يمكن أن يطلق عليه "سيطرة عسكرية" في ظل التأييد الشعبي و"إنحياز" المؤسسات العسكرية إلى جانب الشعوب في مطاليها بالتغيير الجذري والإصلاح وصولاً إلى حلم الديموقراطية.

واستخلاصاً لما سبق، تعتبر هذه الإنقلابات التي تأخذ طابعاً إقليمياً بتركزها حالياً على منطقة الساحل الكبير، ولاحقاً في وسط أفريقيا بعد الإنقلاب على الرئيس علي بونغو في الغابون (آب/ أغسطس 2023)، مثل أثر "الدومينو" في ظل التوقعات بانزلاق دول أخرى في هذا المسار، مؤشر قوي على تراجع الديموقراطية في القارة الإفريقية.

حزام الانقلابات وبروز نظام إقليمي جديد

بدا للعديد من المراقبين أنه، مع وقوع المزيد من الإنقلابات والسيطرة العسكرية في بعض الدول في العديد من دول القارة الإفريقية، أن مقدمات نظام إقليمي جديد قد بدأت تبرز خاصة مع تزايد عدد الدول التي تقع في أتون الطغم العسكرية الجديدة، حيث يترافق ذلك مع تضاءل فاعلية الآليات الناتجة عن تقسيم العمل بشأن مواجهة ردع الإنقلابات بين الإتحاد الإفريقي والمجموعات الإقتصادية الفرعية، كالمجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) التي كانت تعد، حتى قبيل الموجة الحالية من الإنقلابات، الأكثر فاعلية ونجاحاً حتى بالمقارنة مع الإتحاد الإفريقي في مجالات الدبلوماسية الوقائية والتدخلات الفاعلة في الأزمات السياسية بما في ذلك أزمات الإنتقال والإنقلابات وغيرها.

جدير بالذكر، وفي إطار الإستجابة حيال تزايد وتيرة عودة الحكم العسكري في القارة، درج الإتحاد الإفريقي – كإجراء روتيني – على الإكتفاء بتجميد عضوية الدول التي يقع فيها إنقلاب عسكري صريح (كدول الساحل)، أو سيطرة عسكرية كالسودان وتشاد (في الأخيرة لم يتم تجميد العضوية!)، وفي بعض الأحيان إرسال بعثات لتقصي الحقائق ومن ثم تقديم إحاطات لمجلس الشؤون السياسية والسلم والأمن التابع للإتحاد حول التطورات في هذه البلدان.

> "
>
> **أكثر ما يدعو للقلق حيال ظاهرة الإنقلابات الأخيرة، أن جل هذه الانقلابات يقوم بها ضباط من الرتب الوسيطة، وليس كبار الجنرالات، وكذلك تورط الضباط الذين خضعوا لدورات تدريبية في الأكاديمية الغربية، حيث يفترض تشبعهم بمعارف تحصنهم من "داء" الإنقلابات، إذ "قاد الضباط الذين دربتهم أمريكا عشرة إنقلابات في غرب أفريقيا منذ عام ٢٠٠٨**

في ضوء ذلك، من المحتمل أن يؤدي توسع نطاق "حزام الإنقلابات"(19)، الذي إنتقل من الساحل إلى وسط إفريقيا بعد الإنقلاب الذي أطاح بنظام علي بونغو في الغابون، كما سبقت الإشارة، بروز مقدمات لنظام إقليمي لاسيما في منطقة الساحل، حيث خرج قادة دول مالي وبوركينا فاسو والنيجر، بالإعلان عن ميثاق "ليبتاكو- غورما"(20)، والذي يهدف لتأسيس تحالف إقليمي في منطقة الساحل قد يكون بديلاً – أو بالأحرى خصماً محتملاً – عن دور "إيكواس" خاصة محاولاتها للتدخل العسكري ضد هذه الأنظمة الجديدة، فضلاً عن مواجهة الضغوط الخارجية المتأتية من الدول الغربية تحديداً.

بيد أن مساعي تأسيس نظام إقليمي يتكون أساساً من دول حزام الإنقلابات، من المؤكد أنه سيُواجه بعدة عقبات كثيرة ليس أقلها هنا: ردود فعل غربية مضادة قد تستخدم العديد من الأوراق والتكتيكات لإرباكه ومنع تجذر مثل هذا النظام. إضافة لثقل وطأة التحديات الداخلية المربكة التي قد تغرق الدول المنخرطة في هذا المحور الجديد في قضايا داخلية شائكة رغم مساعيها لتأسيس تضامن عابر للحدود فيما بينها.

صعود قادة عسكريون شباب

ما هو أكثر مدعاة للقلق حيال ظاهرة الإنقلابات الأخيرة، وإضافة إلى العامل الجيلي؛ بالنظر إلى أن جل هذه الانقلابات أصبح يقوم بها ضباط من الرتب الوسيطة، وليس كبار الجنرالات من ذوي الرُتب الرفيعة، كما درجت العادة، فإن تورط الضباط الذين خضعوا لدورات تدريبية في الأكاديمية

الغربية، حيث يفترض تشبعهم بمعارف تحصنهم من "داء" الإنقلابات، إذ "قاد الضباط الذين دربتهم أمريكا عشرة انقلابات في غرب أفريقيا منذ عام 2008"(21)،

وهو ما يضعف تحذير وتيرة المهنية العسكرية في الجيوش الإفريقية، كما يضعف، في الوقت عينه، فرص تحقيق الديمقراطية، إذ يعوق إستمرار وقوع الإنقلابات إرساء أي نظام ديموقراطي ناجح بجانب إضعاف السردية الغربية التي تنطلق من زعم الدفاع عن الديمقراطية في مواجهة الأوتوقراطية.

وعطفاً على ذلك، وأخذاً بعين الإعتبار حقيقة أن الإنقلابات الأخيرة في الغالب قام بها ضباط من رتب وسيطة، وهو ما يجعل الإنقلاب أسهل وأكثر إغراءً من ذي قبل، وبالتالي قد يتسبب في ذلك في حدوث تنافس داخل سلك الضباط، فضلاً عن إحتمالات إستغلال أطراف خارجية حال تآكل التراتبية في داخل المؤسسات العسكرية نتيجة لذلك، للتشجيع على المزيد من الإنقلابات والفوضى المُنظَّمة.

وتأسيساً على تجارب الإنقلابات في منطقة غرب إفريقيا والساحل الكبير، ونتيجة لتراكم الفشل والشعور بالإحباط مع التدهور المريع للأوضاع في كافة المناحي، بشكل ملموس، وبحسب بول ميلي (الزميل الاستشاري بـ "المعهد الملكي للشؤون الدولية" (شاتام هاوس)، فـ "هناك نوع جديد من الأنظمة العسكرية بات يتجذر حيث يشعر الشباب في المناطق الحضرية في غرب إفريقيا بخيبة أمل متزايدة من الطبقة السياسية التقليدية"، وكذلك على وجه التحديد "هناك استياء واسع النطاق من فرنسا، القوة الإستعمارية السابقة والشريك الخارجي الأكثر وضوحا في العديد من البلدان [بالقارة الإفريقية]." (22)

إضافة لذلك، تطرح الإنقلابات العسكرية مجدداً الجدل بشأن العلاقات المدنية – العسكرية واحترافية الجيوش التي تبعدها عن الإنخراط في السياسة عوضاً عن الإهتمام بزيادة المهنية والإحترافية لأداء الأدوار المنوطة بها في صون وحماية الأمن القومي لهذه الدول ومواجهة مهدداته، على الوجه الأكمل، لذا فإن فهم ظاهرة الإنقلابات، كما يجادل البعض، "يعد الخطوة الأولى نحو بناء جيوش تتحلى بالمهنية والإحترافية ومسلحة بسلاح العلم والتدريب والرغبة في تفاديها."(23)

> **"في حمأة الغضب واليأس وسط مختلف قطاعات الشعوب، يحوز القادة العسكريون الجدد بشكل واسع على الدعم والتأييد الشعبي في بلدانهم وفي الخارج، إذ بدا أن هذا الجيل الجديد يحاول استثارة روح التضامن القومي في قارة إفريقيا، وتقديم ما قام به على أنه سعي للتحرر من الهيمنة والوصاية الإستعمارية.**

وفي حمأة الغضب واليأس وسط مختلف قطاعات الشعوب، يحوز القادة العسكريون الجدد بشكل واسع على الدعم والتأييد الشعبي في بلدانهم وفي الخارج، إذ بدا أن هذا الجيل الجديد يحاول استثارة روح التضامن القومي في قارة إفريقيا، وتقديم ما قام به على أنه سعي للتحرر من الهيمنة والوصاية الإستعمارية.

وتأسيساً على ذلك، وعلى سبيل المثال، لاقت الكلمة التي ألقاها الرئيس بوركينا فاسو في القمة الإفريقية الروسية الثانية في سان بطرسبيرغ بين يومي (27- 28 تموز/ يوليو 2023)، الإعجاب كما ألهمت العديد من رواد مواقع التواصل الإجتماعي لما تضمنتها من روح ثورية تحررية في مواجهة الإستعمار، حيث كان هذا الخطاب "عازفاً على بعض الأوتار القومية والوطنية الشعبوية التي عززت من شعبيته لديهم." (24)

ومع ذلك، لا بد من التأكيد على أنه، ورغم النزعة التحررية التي تسم خطابات القادة العسكريين الجدد، من الصعب توقع إمكانيات قيام أنظمة ديموقراطية مستقرة، يمكن أن تشكل قطيعة مع ماضي القارة الحافل بالإنقلابات والاضطرابات السياسية، ناهيك عن تأسيس نظام إقليمي فعال وجديد أيضاً.

وعلى العكس من ذلك، فإن النزعة الشعبوية والخطاب القومي المناهض للاستعمار، ورغم الآمال العريضة والتطلعات الكبيرة، وفشو نوستالجيا الماضي، من خلال استذكار أمجاد قادة أفارقة عُرف عنهم مناهضة الإستعمار كأيقونة بوركينا فاسو، الراحل توماس سينكارا، قد تكون عوامل مساعدة على إعادة إنتاج دورة جديدة من أنظمة الاستبداد الجديد. على غرار ما حدث مع تجارب حركات التحرر الوطني إبان حقبة مناهضة الإستعمار التي دغدغت، في تلك الحقب، المشاعر بآمال التحرر وبناء دول وطنية حرة ومستقرة مزدهرة، وبالتالي على الأرجح سوف تؤدي هذه الموجة إلى إعادة إنتاج الإستبداد وليس إرساء الديموقراطية كما ظلت تأمل الشعوب الإفريقية.

خلاصة الأمر، يمكن القول هنا، إن من الدلائل الواضحة التي تقود إلى عدم التفاؤل بإمكانية أن تكون الموجة الحالية من الانقلابات العسكرية إلى إرساء ديموقراطية، هو الميل الواضح لعدد من قادة العسكريين الذين تسلموا السلطة في بعض البلدان للبقاء في الحكم والتمسك بفترات إنتقالية طويلة المدد الزمنية.

خاتمة:

إن قضية الديموقراطية، كغيرها من التحديات التي تواجه المجتمعات الإفريقية، لا يمكن فرضها عبر إرادة أو أجندة خارجية بأي حال من الأحوال، وإنما تنهض بها القوى الوطنية الملتزمة بمشروع البناء الوطني مع إدراك معمق للسياقات الدولية وانعكاساتها على هذا المشروع، كما إن الإنقلابات والسيطرة العسكرية وغيرها من أشكال التغيير السياسي ليست الإجابة الصحيحة على سؤال غياب الديموقراطية والحكم الرشيد في هذه القارة.

ختاماً، لا يمكن الجزم بمآلات ونتائج هذه الموجة الأخيرة من الإنقلابات والتسرع بالحكم عليها بأنها موجة جديدة من التحرر الوطني سوف تؤدي في نهاية المطاف إلى إرساء الديموقراطية. فمن المرجح استمرار موجة الانقلابات بحيث تؤدي لسقوط بعض الأنظمة المهترئة والمأزومة والفاشلة التي ظلت تحكم لعقود، وفي ذات الوقت قد تشهد القارة انحساراً لهذه الموجة.

> “
>
> **من الدلائل الواضحة التي تقود إلى عدم التفاؤل بإمكانية أن تكون الموجة الحالية من الانقلابات العسكرية إلى إرساء ديموقراطية، هو الميل الواضح لعدد من قادة العسكريين الذين تسلموا السلطة في بعض البلدان للبقاء في الحكم والتمسك بفترات إنتقالية طويلة المدد الزمنية.**

الهوامش والاحالات:

1. أنظر: مالابو تستضيف قمّتين عن الأزمة الانسانية والإرهاب في افريقيا، سويس إنفو، 25/5/2022، (شُوهد في 22/09/2023) على الرابط: https://bitly.ws/V6ur.

2. عبد الرحمن، علاء الدين، أفريقيا القارة التي ”لا تخمد“ فيها الانقلابات العسكرية.. ما الأسباب؟ عربي 21، 30/7/2023، (شُوهد في 22/09/2023). على الرابط: https://bitly.ws/V67B

3. ورد في: نفس المصدر

4. Aanu, Adeoye, Where is the next African coup? Finical Times, 7/9/ 2023 (Accesssed,22/9/2023) https://bitly.ws/V6mh

5. أنظر، الاتحاد الأفريقي، ”مقرر بشأن الانقلابات في أفريقيا“، [د.ت]

6. أنظر، الاتحاد الأفريقي، مؤتمر الاتحاد، الدورة العادية السادسة والثلاثون 19-18 فبراير 2023 (المقررات والإعلان والقراران وكلمة الشكر). [د.ت].

7. نفس المصدر.

8. بتصرف، أنظر: جبر يوولد، بيلاتشيو، ”الديموقراطية والتحول الديموقراطي في أفريقيا“، في ديفيد فرانسيس (إعداد) إفريقيا السلم والنزاع، ترجمة عبد الوهاب علوب. ط 1 (القاهرة: المجلس القومي للترجمة؛ 2010)، ص 234

9. أبو دياب، خطار، إفريقيا: ”دومينو“ الانقلابات المتعاقبة في ضوء الانقلاب في النيجر، المجلة، 30/7/2023 (شُوهد في 22/09/2023)، على الرابط: https://bitly.ws/V6am

10. نفس المصدر

11. نفس المصدر

12. آفة أمنية الانقلابات تتضاعف في غرب إفريقيا مع غياب الحكم الرشيد وتزايد هجمات المتطرفين، منبر الدفاع الأفريقي ص21 و22.

13. ورد في: جبر يوولد، مصدر سابق، ص 234.

14. نفس المصدر، ص 234

15. 6 انقلابات في عامين... سياسات الغرب الاستعمارية تهدد استقرار دول غرب أفريقيا، سبوتنيك، 30/8/2023، (شُوهد في 22/09/2023). على الرابط: https://bitly.ws/TFMb

16. جبر يوولد ”الديموقراطية والتحول الديموقراطي في أفريقيا“... مصدر سابق، ص 234

17. نفس المصدر، نفس الصفحة

18. نفس المصدر

19. فوزي، علي، هل يروج تحالف ”ليبتاكو ـ غورما“ للانقلابات في إفريقيا؟؟.. خبراء يجيبون، الفجر، 18/9/2023، (شُوهد في 22/09/2023). على الرابط: https://bitly.ws/V6fF

20. نفس المصدر

21. علاء الدين، مصدر سابق

22. Melly, Paul, Niger coup underlines challenge to democracy across West Africa,Ibid.

23. لماذا تعود الانقلابات العسكرية لإفريقيا، منبر الدفاع الأفريقي، ص 9

24. عماد، عنان، يناهض فرنسا ويميل لروسيا.. ماذا تعرف عن الجنرال إبراهيم تراوري، نون بوست، 2،8/2023م.